العازمي لرنا الفارس: هل هناك شركات وعقود استثمارية في مطار الكويت معفية من مبالغ مستحقة عليها حسب القانون؟

حمدان العازمي

وجه النائب حمدان العازمي سؤالا إلى وزيرة الدولة لشؤون البلدية وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس نص على ما يلي:

سؤال موجه إلى وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات، فيما يخص الإدارة العامة للطيران المدني، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل هناك شركات وعقود استثمارية في مطار الكويت الدولي معفية من مبالغ مستحقة عليها حسب القانون؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من هذه العقود وأسانيد إعفائها وموافقات الجهات الرقابية الصريحة على إعفائها من دفع مستحقاتها للدولة.

2 – هل أُبرمت عقود صلح أو تسوية بين الإدارة العامة للطيران المدني وإحدى الشركات الاستثمارية في مطار الكويت الدولي T1 وبموجبه تنازلت الإدارة عن مستحقاتها والمقدرة بمئات الآلاف منذ تاريخ 2019/6/10؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى إفادتي بأسباب ذلك مع تزويدي بمخاطبات الإدارة للجهات الرقابية "إدارة الفتوى والتشريع – ديوان المحاسبة" والردود التي على أساسها أبرمت عقود التسوية مع المستثمر، مع تزويدي أيضا بصورة ضوئية من عقد التسوية ورأي الإدارة الفنية المسؤولة عن العقد، وهل عرض رأي الإدارة الفنية على الجهات الرقابية ذاتها؟ وهل أُخذ رأي الإدارة القانونية بالطيران المدني في هذا الشأن؟

3 – هل صحيح أن المستثمر الذي أبرم عقد التسوية معه جزأ الموقع محل التسوية إلى مواقع استثمارية عدة واستأجرها بالباطن لمقاه ومطاعم عدة ؟ إذا كانتَ الإجابة الإيجاب، يرجى تزويدي بموافقة الإدارة العامة للطيران المدني مع تزويدي بصورة ضوئية من العقد محل التعاقد.

4 – هل تمكن المستثمر من استغلال محل التعاقد بمجرد إبرام العقد أم أنه مُنح فترة تجهيز؟مع بيان مدة التجهيز، وتاريخ انتفاعه بمحل التعاقد، وهل خاطبت الإدارة إدارة الفتوى والتشريع ببيان تاريخ انتفاعه من محل التعاقد والأنشطة فيها وأنه لم يقم بالتزاماته؟

5 – هل صحيح أن المستثمر ذاته ينتفع بعقد آخر يتعلق بتغليف الأمتعة أُبرم في 2018/10/14 وتخلف عن دفع المستحقات وأُنذر مرارا بوقف الخدمة ومع ذلك أرسلت الإدارة كتبا له لإعادة تفعيل الخدمة رغم سحب الكفالة البنكية وبعد ذلك أُعيدت الكفالة البنكية له وأصبح العائد الشهري للإدارة 1500 دينار بدلا من 2800؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما أسباب ذلك؟ وهل يُعد ذلك إضرار بمصلحة الإدارة العامة للطيران المدني والمال العام؟

6 – بالنسبة لعقود خدمة الليموزين بالطيران المدني وردنا ما مفاده أن صاحب خدمة الليموزين بمبنى الركاب "1" هو نفسه صاحب خدمة الليموزين بمبنى الركاب "4" إلا أن الإدارة لم تقم بتحصيل أي مبالغ ومستحقات عن استغلاله موقعه في مبنى الركاب "4" ما ضيّع على المال العام ما مقداره مليون دينار كويتي مستحقات حقيقية نظير استغلاله الموقع والخدمة، فما أسباب ذلك ومن المستفيد من وراء ذلك؟ وهل شُكلت لجنة تحقيق في هذه الأمور المالية؟ وهل ديوان المحاسبة سجل أي ملاحظات أو مخالفات حول هذا العقد؟

7 – نمى إلى علمي أن عقد الليموزين بمبنى الركاب "1" سينتهي بشهر يونيو 2022 وأن مزايدة جديدة طُرحت رست على أحد المزايدين "أعلى الأسعار" ولكن حتى تاريخه لم يقم القطاع المالي باتخاذ أي إجراء حيال الترسية الجديدة وذلك بسبب توجه الإدارة إلى جعل الترسية لصاحب العقد القديم وهو أحد المزايدين أيضا ولكن بسعر أقل وبفارق كبير عن الأول ما يستوجب الترسية على أعلى الأسعار المزايد الأول، فما مدى صحة ذلك؟ إذا كانت الإجابة بصحته، يرجى تزويدي بأسباب تأخير الطيران المدني نحو إتمام إجراءات الترسية على أعلى الأسعار وهل أُخذ رأي الإدارة الفنية وديوان المحاسبة بهذا الشأن؟

8 – نمى إلى علمي أن هناك تضاربا للمصالح فيما بين مستثمر عقد خدمة الليموزين القديم وأحد موظفي الإدارة العامة للمدني، فهل التزم بالقانون في هذا الشأن وقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بضرورة الإفصاح عن أي حالات لتضارب المصالح؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى إفادتي بما يثبت ذلك، مع تزويدي بالمستندات ذات الصلة.

9 – هل هناك عقود في مباني الركاب لم تُفعّل أو تُشغل بحجة عدم وجود رخص لمواقعها وأخيرا خُوطبت لتفعيل تشغيلها لأنها تعود إلى المستثمر ذاته؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من العقود وتلك المخاطبات الصادرة والرأي القانوني الذي استندوا عليه.

10 – مَنْ المُخوّل بإبرام العقود بالطيران المدني وإصدار قرارات إعفاء المستثمرين من دفع المستحقات؟ وهل هناك ملاحظات واردة من ديوان المحاسبة حول استمرار الإدارة بعدم تحصيل غرامات أو مستحقات لخزانة الدولة؟ وما إجراءات الطيران المدني على تلك الملاحظات؟

الحويلة يسأل عددا من الوزراء عن أسباب تأخر البدل النقدي

محمد الحويلة

وجه النائب الدكتور محمد الحويلة سؤالا إلى وزراء التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والنفط والأوقاف والخارجية عن أسباب تأخر صرف البدل النقدي عن رصيد الاجازات للموظفين في تلك الوزارات والجهات التابعة لها.

كما استفسر الحويلة عن الشروط والضوابط التي اتخذتها تلك الوزارت والجهات التابعة لصرف البدل النقدي عن رصيد الاجازات للموظفين.

الساير يستفسر عن مدى صحة تأخر «الإعاقة» في صرف مستحقات المدارس الخاصة

مهند الساير

وجه النائب مهند الساير سؤالاً إلى وزير الصحة خالد السعيد حول مدى صحة تأخر هيئة الإعاقة في صرف المستحقات المالية للمدارس الخاصة مما ترتب عليه عدم تسليمهم الشهادات الدراسية حتى يتسنى لهم تقديمها للتسجيل في المراحل الدراسية اللاحقة؟

تتمات

منحة الـ 3000

جمل".

أضاف الغانم: لم أبلغ رسمياً بحضور الحكومة من عدمه، ولكني متفائل لأني أعلم بأنهم ليسوا أقل حرصا منا نحن النواب، على مصالح إخواننا المتقاعدين وأهمية هذه الشريحة.

في سياق متصل عقدت اللجنة المشتركة بين لجنتي الشؤون المالية والاقتصادية والشؤون التشريعية والقانونية أمس، الاجتماع الثالث لمناقشة التقرير الأول للجنة المشتركة، فيما يخص تعديل قانون التأمينات الاجتماعية.

وأوضح رئيس اللجنة النائب أحمد الحمد أن الحكومة تقدمت بإضافة شرح للمادة في المذكرة الإيضاحية، وكذلك تعديل بعض المفردات في صياغة المادة الرابعة التي لا تؤثر على المتقاعدين.

وقال الحمد إن اللجنة انتهت إلى صرف منحة 3 آلاف دينار للمتقاعدين وزيادة هذا العام 30 ديناراً، على أن تكون الزيادة السنوية 20 ديناراً من العام المقبل في 1 أغسطس 2023.

أضاف أن اجتماع اللجنة حضره أعضاء اللجنتين المالية والتشريعية، وتمت الموافقة على مشروع القانون من 11 نائباً وعدم موافقة نائب واحد.

وذكر أن اللجنة سوف ترفع تقريرها التكميلي للمجلس وسوف يوزع على النواب، تمهيداً لعقد الجلسة التي دعا إليها رئيس مجلس الأمة المقرر عقدها غدا الثلاثاء.

وتمنى الحمد أن تمر الأمور بسلاسة، آملا أن "نزف البشرى لإخواننا المتقاعدين.

بدوره أكد النائب حمد سيف الهرشاني أن حضور الجلسة الخاصة بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية، فيما يخص منحة المتقاعدين واجب وطني.

وقال الهرشاني إن المتقاعدين يستحقون الاهتمام بهم بدون منة أو مزيدات أو تكسب.

من ناحيته دعا النائب الدكتور صالح المطيري لحضور جلسة مجلس الأمة، لمناقشة موضوع منحة المتقاعدين.

ورأى المطيري أنه "في ظل المعطيات الحالية.. في حال عدم حضور الجلسات، فإن الضرر الذي قد يحدث على شريحة من الشعب، أكثر من أي فائدة مرجوة بشكل عام "بالوقت الحالي".

وقال: "أدعو النواب لحضور جلسة المتقاعدين وأن تلتزم الحكومة السابقة أدبيا بإقرار هذه المنحة بقرار تصريف العاجل من الأمور".

الموزري

دينار من المال العام سنويا غير محددة المدة مقابل منحة المتقاعدين.

أضاف "اكتشفنا ان التأمينات قامت بحصر اراضي للدولة بقيمة مليار ونصف دينار حتى تأخذ مبلغ ٥٠٠ مليون بشكل نقدي او عيني".

وأكد الموزري ان "منحة المتقاعدين يمكن صرفها من دون الحاجة الى هذا القانون، مستنكرا ربط المنحة بحصولهم على مبلغ الـ ٥٠٠ مليون نقدي أو عيني".

وأضاف ان "القضية ليست قضية عجز اكتواري انما عجز في ادارة المؤسسة، وانه حتى الآن لم تثبت المؤسسة حدوث عجز فعلي في ميزانيتها"، متسائلا: "نحن امام جلسة يحضرها او لا رئيس حكومة لم يحترم المادة ١٠٢ من الدستور بعدم حضوره جلسة التصويت على عدم التعاون، فهل هذا يجوز؟

أضاف: "هناك دستور ينظم عمل جميع مؤسسات الدولة واعمال السلطات وحدد صلاحيات وممارسات كل شخص في الدولة، لكن الواقع ان هناك تجاوزا على الدستور والإرادة الشعبية، معتبرا ذلك "مؤشرات تؤكد بان القادم من الايام سيء".

وانتقد الموزري "عدم وجود خطط سليمة لادارة ثروات البلاد والتي تقدر بالمليارات الا ان شريحة كبيرة من شعبها لا يملك سكن ولا وظائف، والتبرعات السخية للخارج رغم تردي الخدمات الداخلية،فضلا عن العبث بالمناقصات والأموال العامة".

وذكر ان "من يبحث عن مكامن الفساد فلن يحتاج الى ادلة او وقت ففي كل مكان الفساد موجود، وكل مسؤول يستطيع الاطلاع على تقارير ديوان المحاسبة والمراقبين الماليين السابقة والحالية، وعلى ما يكتب في الصحافة الدولية".

وأكد على ان "من يريد محاسبة الفاسدين فلينظر لمشاريع وطرق دولة الكويت، وليسأل المسؤولين لماذا عشرات الالاف من ابناءنا لا يحصلون على وظيفة او تم تعطيل حصولهم على كراسي دراسية، ومستوى التعليم والخدمات الصحية".

قطار الثانوية العامة

الديني.

وحرصت وزارة التربية على توفير كل السبل والإمكانات لأداء الاختبارات، واتخذت لهذا الغرض كل الاستعدادات اللازمة ولجميع الصفوف والمراحل التعليمية. من جهته أكد وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور علي المضف، تسخير الإمكانات والجهود كافة، لتوفير سبل الراحة والبيئة المناسبة لأبنائنا طلبة الصف الـ12، لأداء الاختبارات بكل راحة وسهولة. جاء ذلك في تصريح للمضف، على هامش جولته التفقدية على مجموعة من المدارس للاطلاع على سير الاختبارات النهائية، لطلبة الصف الـ 12 بقسميه العلمي والأدبي.

وأشاد المضف بدور الإدارات العامة للمناطق التعليمية وإدارات المدارس، وجهودهم في تجهيز اللجان ومتابعة وصيانة المدارس لتذليل كل العقبات. ودعا الطلبة إلى بذل الجهد في المذاكرة والاستعداد الجيد للاختبار، والالتزام بالأنظمة واللوائح المتبعة في المدارس.

وأعرب عن تمنياته بالتوفيق والنجاح للطلبة والطالبات، مؤكدا أن النتائج الجيدة هي التي ستحدد مستقبل الطلبة في الحياة الأكاديمية والمهنية.

من جهته توجه محافظ الاحمدي الشيخ فواز الخالد بأطيب الدعوات بالتوفيق والسداد الي بناته وابنائه طالبات وطلبة الصف الثاني عشر، في مدارس محافظة الأحمدي وعلى امتداد دولة الكويت الحبيبة، بعد فترة حفلت بالتحديات الكبيرة لمختلف أطراف العملية التعليمية في ظل جائحة كوفيد19.

أضاف الخالد: لايسعني في هذا المقام الا ان اتوجه بالتحية والتقدير الي وزارة التربية، والقائمين علي منطقة الاحمدي التعليمية ولأولياء الأمور الكرام، الذين تضافرت جهودهم سابقاً، وبالتعاون والتنسيق مع جهات الاختصاص الأمنية والصحية وغيرها لعبور المحنة، وحالياً بتهيئة مختلف السبل والامكانيات المطلوبة حتى تتم الامتحانات علي الوجه المأمول بكفاءة واقتدار، سائلاً المولي سبحانه التوفيق للجميع وان نحتفل معاً وبمشيئته تعالي بنجاح وتفوق المجتهدين واستكمالهم مسيرة تعليمهم، ونيل شرف خدمة وطنهم في مختلف مواقع ومجالات العمل والانتاج كافة.

وتمنى محافظ الاحمدي التوفيق والنجاح لطلبة وطالبات الصفوف الأخرى بجميع المراحل الذين أنهوا اختباراتهم خلال الفترة الماضية، متطلعا الى حسن استثمار أوقات الفراغ خلال العطلة الصيفية في كل ما هو ممتع ومفيد والحرص على النأي عن اية ممارسات سلبية تضر بالذات او المجتمع علاوة على التهيؤ للعام الدراسي القادم على النحو المنشود.

من جانبها أعربت جمعية النزاهة الوطنية الكويتية عن قلقها الشديد بسبب ما وصفته بـ«تحول ظاهرة الغش في الاختبارات المدرسية من مجرد ظاهرة عابرة إلى ثقافة عامة، وسط ضعف التدابير التي تتخذها الأجهزة الحكومية، مما يشكل خطرا شديدا على مستقبل الكويت يتجاوز الخطر الأمني والمخاوف الاقتصادية».

وقالت الجمعية في بيان بمناسبة فترة الاختبارات: «ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي" كما جاء في المادة "10" من دستور دولة الكويت، و«التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه»، كما جاء في المادة"13"من الدستور»، لافتة إلى أن «التعليم و تربية النشء هما من أكثر المهام خطرا، وأوثقها ارتباطا بمصالح المجتمعات ومقاييس تقدمها، و هما المؤشران الرئيسيان لمستقبل الدول»، مضيفة: إن التعليم حق لكل مواطن ومقيم على أرض الكويت، هدفه الأساسي بناء إنسان تترسخ به قيم و أخلاق فاضلة وإكسابه معارف ومهارات تضمن له حياة وافرة".

وطالبت "بأن تظهر الأجهزة الحكومية خطوات جادة لمكافحة ثقافة الغش في الاختبارات، مؤكدة أنه «لا يوجد أخطر من تنشئة جيل يتعلم مبادئ الفساد في مؤسسة حكومية، يُفترض أن يتعلم بها الأخلاق و القيم الفاضلة».

فتح باب البعثات

وأوضحت الوزان أنه «على الطالب المتقدم أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها على أن لاتتجاوز صلاحية الشهادة عامين دراسيين من تاريخ التخرج بنسبة لا تقل عن 75% للتخصص العلمي والأدبي ما عدا صعوبات التعلم بنسبة 80% للتخصص العلمي والأدبي».

وبالنسبة للطلبة الحاصلين على شهادة الثانوية الأجنبية من داخل الكويت أو خارج دولة الكويت أو من إحدى الدول العربية، قالت الوزان إن "عليهم تقديم معادلة للشهادة من إدارة التعليم الخاص بوزارة التربية في دولة الكويت لخريجي عام "2019–2020"، "2020–2021"، "2021–2020".

وتابعت: من الشروط أيضاً أن لايكون الطالب مقيداً أو مسجلاً في إحدى المؤسسات التعليمية أثناء تسجيله في البعثة وأن لا يكون قد صدر قرارا بإيفاده في بعثة دراسية داخلية أو خارجية أو قبل بمنحة دراسية وانتهت بالفصل أو انسحب منها بعد التحاقه بها وأن لايكون موظفاً في أية جهة أو مجازا دراسيا أو مبعوثاً من جهة أخرى، وعليه تزويد الوزارة بما يثبت ذلك.

وأكدت الوزارن أن على الطالب المتقدم الحضور شخصياً مع ولي الأمر، موضحة ضرورة استيفاء الأوراق والمستندات المطلوبة كافة من موقع الهيئة ومن ثم مراجعة مقر الهيئة: حولي – ق١١–شارع بيروت مقابل مدرسة البيان ثنائية اللغة، لدى قطاع التعليم والتأهيل.

شؤون البيئة

النفط والمؤسسات التابعة لها والهيئة العامة للبيئة وبعض المختصين من جامعة الكويت والدفاع المدني ومعهد الكويت للأبحاث العلمية وبلدية الكويت.

أضاف أنه تم توجيه أسئلة مباشرة عن تأثير القطاع النفطي وعمليات الحفر المصاحبة وهل له دور مباشر في حدوث الزلزال. وقال إنه عند سؤال المختصين للحضور هل الكويت منطقة زلازل، ردوا بأن هناك مطالبات من مختصين منذ ما يقارب عشر سنوات باعتبار الكويت دولة قريبة من مناطق الزلازل، خصوصا في ظل وجود أنشطة زلزالية بين الكويت وإيران من جانب والمملكة العربية السعودية من جانب آخر، كما أكد المختصون أن هناك زلزالا كبيرا ضرب منطقة الصبية قبل نحو 250 عاما. وشدد المطر على ضرورة تطبيق الاقتراح بقانون الذي تقدم به مع عدد من النواب، بإنشاء هيئة عامة للكوارث تدير جميع الازمات الطبيعية وغير الطبيعية التي تمر على الكويت من زلازل أو أوبئة مثل كوفيد 19 أو حروب –لا سمح الله–. وأوضح أن وجود قانون الدفاع المدني لا يكفي في هذا المجال ويجب أن تكون هناك هيئة متخصصة، مؤكدا ضرورة اعتبار الكويت منطقة زلازل وأن يتم إنشاء هيئة لإدارة الأزمات، كما طالب بتكاتف جميع القوى بعد طلب قيادات النفط بضرورة توفير ميزانية للتعاون مع الجهات المتخصصة لمتابعة هذا الأمر والتعامل معه.

وأكد المطر ضرورة أن يكون هناك استعداد علمي وثقافي لدى المجتمع من خلال توفير المعلومات، مشيرا إلى أن اللجنة ستتابع تنفيذ هذه الأنشطة والميزانية المطلوبة بهذا الشأن والمساعدة في إصدار القوانين التي تختص بهذا الأمر.

العراق

موقف الصدر الجديد، الذي يعدّ امتداداً لمواقف سابقة مماثلة، جاء عبر بيان لمكتبه الإعلامي بمناسبة ذكرى تأسيس "الحشد الشعبي".

وتشكّل "الحشد الشعبي" بناء على فتوى "الجهاد الكفائي"، التي أصدرها المرجع الديني علي السيستاني، منتصف عام 2014، بعد سيطرة تنظيم "داعش" على مدن ومساحات واسعة من شمالي العراق وغربيه.

وذكر الصدر، في بيانه، أنه "صار لزاما على الجميع تنظيم الحشد وقياداته والالتزام بالمركزية، وفصلهم عما يسمى بالفصائل، وتصفيته من المسيئين، من أجل بقاء سمعة الجهاد والمجاهدين ودمائهم طاهرة أولاً، ومن أجل تقوية العراق وقوّاته الأمنية ثانياً، وليبقى الحشد حشد الوطن وفي الوطن". وشدد على أنه "لا ينبغي زجّ عنوان الحشد بالسياسة والتجارة والخلافات والصراعات السياسية، وما شاكل ذلك، فلا ينبغي لهم ذلك". وسبق لرئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي أن أثار ملف تنظيم الفصائل المسلحة المنضوية ضمن "الحشد الشعبي"، في مبادرة تهدف لمزيد من تشريعها كقوة نظامية بالبلاد، إلا أن هذا الطموح واجه اعتراضاً واسعاً من قادة بعض الفصائل المسلحة الحليفة لإيران، التي تعتبر نفسها ضمن ما يعرف بـ"محور المقاومة"، والتي تقول إنه يمتد من طهران وحتى بيروت مروراً بدمشق وبغداد قبل ذلك، حاول رئيس الوزراء العراقي الأسبق حيدر العبادي تنظيم "الحشد الشعبي" والعمل بقانونه الذي أقرّ في البرلمان عام 2017، لكنه اصطدم برفض قادة المليشيات لقراراته المتعلقة بعمل الفصائل وتحركاتها. في السياق، قال النائب في البرلمان العراقي رعد الدهلكي إن "الحشد الشعبي قوة عراقية قاتلت الإرهاب وتنظيم "داعش" وساهمت بتحرير المدن.